تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر

Challenges of community participation in local development in Algeria

مهـداوي غـزيـل*
جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، mirnapolitic@gmail.com
مـخـبر الـدراسـات القـانونيـة المقـارنـة

تاريخ الإرسال: 2021/01/12 تاريخ القبول: 2021/03/19

ملخص:

لقد عملت الدولة الجزائرية مؤخراً على تفعيل عملية التنمية المحلية وفق البرامج والسياسات المحلية التي تهدف للارتقاء بمستويات العيش لدى الأفراد نحو الأفضل، وذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي في العمل التنموي، فهي تعبير عن الإحساس بالانتماء في حل المشاكل من جهة والتطلع للحاجيات والمتطلبات من جهة أخرى؛ حيث تهدف هذه المداخلة إلى إبراز معوقات مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية وهذا بالنظر إلى طبيعة المشاريع والبرامج التنموية ومدى استجابة المجتمع المحلي لها من خلال استخدام مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفعل التنموي المحلي في بعده الاجتماعي القيمي وفق فلسفة تشاركية في التنفيذ والإسهام.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المحلي؛ التنمية المحلية؛ مشاركة المجتمع المحلي؛ تحديات المجتمع المحلي؛ تنمية المجتمع المحلي.

Abstract:

The Algerian state has recently activated the process of local development in accordance with local programs and policies aimed at improving the living standards of individuals for the better by involving the local community in the developmental work. It expresses the sense of belonging in solving the problems on the one hand, and looking for needs and requirements on the other hand. The aim of this study is to highlight the obstacles to community participation in the local development process. This is in view of the nature of the projects and development programs, and the extent of the community's response to them, by using an analytical sociological approach to the local developmental action in the social dimension of the value according to a participatory philosophy in the implementation and contribution.

***Keywords**: Local Community; Local Development; Community Participation; Community Challenges; Community Development.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

أصبحت التنمية المحلية من بين اهتمامات العديد من الدول خاصة في المجتمعات النامية التي أضحت من بين الأولويات، ولقد عرفت الجزائر مؤخرا العديد من الإصلاحات في الإدارة المحلية قصد رفع مردودية وكفاءة المجتمع المحلي وتحسين أوضاعه على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية، فقد كانت مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية إحدى دعائم النظم الفعلية لتحقيق أهدافها، فهي تعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصًا في الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في إشراك المجتمع المحلي في التنمية المحلية فإن تحديات التنمية المحلية لا ترتبط بشكل كبير بفسح المجال للمشاركة الشعبية، بقدر ارتباطها بثقافة حضارية يتمتع بها المجتمع المحلى الذي بات عنصراً جوهرياً في تفاعل المجتمع المحلي وتجاوبه مع البرامج والمشاريع التنموية.

ولهذا أصبح توحيد جهود المجتمع المحلي مع جهود الحكومية اليوم أمرًا في بالغ الأهمية، لتحقيق تنمية مقبولة من طرف المجتمع المحلي وناجعة لحل مشاكله الحقيقية، فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج والمشروعات التي تراعي القيم؛ لذلك تعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية وفعالية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي.

تكمن أهمية الموضوع من خلال المحاور التالية:

- توضيح أهمية المجتمع المحلي من خلال النظر إلى تطلعاته وطموحه ورغباته وفق احتياجاته وأن تكون موازية لقيمه لانعكاس تنمية محلية حقيقية.
- توضيح أهمية المبادئ الأساسية للتنمية المحلية، وعلى صناع سياسات العامة المحلية أخذها بعين الاعتبار عند القيام بالمشاريع والبرامج في المجتمع المحلي.
- توضيح تحديات مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية ونطاق المشاركة الشعبية في مختلف القضايا التنموية.

- الدور الأساسي لعملية إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية من خلال النظر ومراعاة القيم والثقافة التي تخرج من رحم المجتمع المحلي الجزائري وأن تكون بعيدة عن البرامج الجاهزة والمستوردة.

ويتمثل الهدف الأساسي من الموضوع في الكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المحلي والتنمية المحلية والنظر في العوائق التي تكون حائلاً دون تحقيق الأهداف المرجوة، فضلًا عن التعرض إلى التحديات التي تواجه المشاركة الشعبية ودورها في الوصول للتنمية المحلية.

ومن منطلق هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي تحديات المجتمع المحلي التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود كل من المجتمع المحلي والتنمية المحلية وتنمية المجتمع المحلي ؟
- ما هي طبيعة العلاقة ما بين المجتمع المحلي والتنمية المحلية ؟
- ما هي معوقات مشاركة المجتمع المحلي للوصول إلى التنمية المحلية ؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات نتبع الخطة التالية:

المحور الأول: مقاربة معرفية للمجتمع المحلي والتنمية المحلية

المحور الثاني: معوقات التنمية المحلية

المحور الثالث: مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

المحور الرابع: معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

المحور الأول: مقاربة معرفية للمجتمع المحلي والتنمية المحلية

إذا كان المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكلي الذي يتطلع إلى طموحات ورغبات يراد الوصول إليها في إطار مصالح مشتركة تجمع بين أفراده والمبنية على الشعور بالانتماء،فإنه بحاجة إلى تنمية محلية لتنظيمه من خلال البرامج التنموية بغية الوصول إلى تنمية المجتمع المحلي والذي ينعكس بالضرورة على المستوى الوطني، فتحقيق التنمية المحلية مرهونة بالنظر إلي تحقيق التوازنات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وشراكة المجتمع المحلي، سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين.

أولا: الإطار المفاهيمي للمجتمع المحلي

مفهوم المجتمع المحلي شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم السوسيولوجية التي اشتقت منه لغة الحياة اليومية بمعاني كثيرة ومتعددة، فقد ارتبط المفهوم واستخدم في علم الاجتماع من تصورين مختلفين فمن ناحية نجد تصوراً يفيد الإشارة إلى جمع بشري محدد يشغل منطقة جغرافية معينة، كما نجد تصوراً آخراً يؤكد البعد السيكولوجي ويعتبر الاتصال والإجماع أو الاتفاق شرطاً ضرورياً أو مقوماً أساسياً من مقومات المجتمع المحلي.

1- تعريف المجتمع المحلي

يميل العلماء اعتبار المجتمع نظاما شبه مغلق *semi-closed* تشكله مجموعة من الناس تبرز في الكلمة الإنكليزية كلمة قريبة من المفهوم هي الجماعة المشتركة *community* التي يعتبرها البعض التجمع أو الجماعة بدون العلاقات المتداخلة بين أفراد المجتمع، فهو مصطلح يهتم بأن جماعة ما تشترك في الموطن والمأكل دون اهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة، وبعض علماء الاجتماع مثل *Ferdinand Tonnies* يرى أن هناك اختلافاً عميقاً بين الجماعة المشتركة والمجتمع ويعتبر أهم ما يميز المجتمع وجود بنية اجتماعية التي تتضمن عدة نواحي أهمها الحكم والسيطرة والتراتبات الاجتماعية[1].

ويعرف المجتمع بأنه "الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات أو جماعات"[2].

كما عرفه **روبرت ماكيفر**" أنه وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة"[3].

وأشار **لويس ويرت** أن "المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس مكاني إقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات والأنشطة، وما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد وخاصة في مجال تبادل المصلحة".

أما **روبرت بارك** يقول في أوسع معاني المفهوم أنه يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح، مجتمعات محلية في المقام الأول.

وبناء ما سبق عرضه من تعريفات سابقة يمكن القول أن معظم التعريفات تناولت مفهوم المجتمع المحلي تتفق على ثلاثة عناصر جوهرية هي: الأفراد والإقليم والتفاعلات المباشرة (الشعور بالانتماء)، حيث ما يدل على بناء المجتمع المحلي، إنما هي تلك الأنشطة والممارسات والسياسات التي تسود بين الأفراد المحليين لهذا المجتمع وتزيد من الارتباطات الإيجابية بين أفراده وجماعته ومنظماته.

والمجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكلي الذي هو حاضن للمجتمعات المتعددة والمتباينة، ولهذا يمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المحلي عن المجتمع الكلي وهي كما يلي:

- المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكلي.
- المجتمع المحلي عبارة عن جمع متفاعل من الأفراد.
- يعيش الأفراد المحليون لهذا المجتمع في رقعة جغرافية واحدة ومحددة.
- تسود بين أفراد المجتمع علاقات دائمة نسبياً.
- يشترك أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأنشطة التي تسود مجتمعهم؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.
- تغلب صفة التجانس على معظم الأفراد المحليون.
- يسود أفراد المجتمع المحلي الشعور بالانتماء إليه.

2- عناصر ثقافة المجتمع المحلي

يمكن الإشارة إلى ثقافة المجتمع المحلي من حيث الميزات المشتركة التي يتسم بها في السلوك والعادات والتقاليد، كما يمكن الإشارة إلى العناصر الثقافية التي تحكم المجتمع المحلي من حيث العمومية والتخصيص.

أ- العموميات

وهي الصفة الجوهرية والعامة الشائعة والخاصة بمجتمع معين؛ أي تلك التي يشترك فيها غالبية أفراد المجتمع وتشيع في المجتمع دون غيره من المجتمعات الأخرى؛ أي عناصر الثقافة في وحدة المشاعر والعادات والتقاليد والقوانين والممارسات، والأنساق الحكومية الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

ب- الخصوصيات

تحكم سلوك فريق معين من الكبار ومحدد بطبقات أو فئات أو مجموعات أو قطاع من القطاعات وتؤدي إلى ظهور التمايز والتفاوت داخل نطاق المجتمع وتنقسم إلى قسمين:

- **الخصوصيات المهنية:** يوجد في المجتمع فئات تعمل في المصانع وفي الفلاحة والتدريس، فكل فئة تتميز عن الأخرى بأنماط معينة من السلوك والأفعال.

- **الخصوصيات الطبقية:** ويعني ذلك أن لكل طبقة من طبقات المجتمع ثقافة طبقية تختلف من طبقة إلى أخرى، فلكل طبقة ما يميزها عن باقي الطبقات وقد ذهب ماوتسي تونغ في كتابه " الأحمر" أن كل ثقافة وكل أدب وكل فن ينتمي إلى طبقة معينة[5].

ج- البدائل

وهي العناصر الثقافية التي يمكن للفرد أن يختار منها وهي تتضمن جميع طرق التفكير ووسائل العمل التي تجرب لأول مرة، والخبرات والتصرفات والأفكار مثل القيم التي يتجه إليها مجتمع من المجتمعات في تطويره، وذلك كالاتجاه نحو احترام العمل وتقديسه.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، حيث تشكل ركيزة أساسية للتنمية إذ تحقق التوازن التنموي بين مختلف المناطق و في مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل.

1- تعريف التنمية المحلية

يعرفها أحمد مصطفى خاطر[6] على أنها "عملية ديناميكية مقصودة تتسم من خلال التدخل الإداري لغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية". ويركز هذا التعريف على التنمية المحلية بأنها عملية مركبة وواعية من طرف الدولة من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي، وقد ركز على الجانب الاقتصادي إلا أنه اتفق على أن جوهر التنمية المحلية هو المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع.

وهناك من عرفها على أنها تعبير عن قدرة الأفراد على تحمل المسؤوليات على المستوى المحلي من خلال دعم العمل الجماعي، الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القرارات والمشاريع والسياسة

بطريقة شاملة[7]. حيث يركز في هذا التعريف على أن التنمية المحلية هي مسؤولية الجميع خاصة على المستوى المحلي إضافة إلى تركيزه على المشاركة الجماعية من أجل الوصول إلى تطبيق السياسات.

ويعرفها تايلور على أنها مجموعة أو مجمل الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية المحلية[8].

حيث ركز تايلور في التنمية المحلية على الجانب الاجتماعي هو المسؤول عن نجاح عملية التنمية المحلية وركز أيضاً على المشاركة والتفاعل وأن تكون مؤثرة في الجماعات الفعالة من أجل الوصول إلى التغيير والتقدم مركزاً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون الاهتمام بالمجالات الأخرى.

وهناك من يعرفها على أنها "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي والمواطنين مع جهود السلطات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاماً كاملاً في التقدم[9].

وحسب التعريف الأخير نلاحظ أنه قد فرق بين التنمية كمفهوم عام والتنمية المحلية كمفهوم خاص وجزء من التنمية الشاملة، حيث نرى في هذا التعريف عكس التعريفات السابقة التي ركزت على جانب واحد من التنمية فقد ركز على كل الجوانب وأضاف مصطلح التكامل وهو ميزة أساسية للتنمية المحلية من أجل الوصول إلى التقدم.

وخلاصة القول يمكن النظر إلى علاقة التنمية المحلية التي تعتبر هدف منشود تطمح الدولة الجزائرية الوصول إلها مع المجتمع المحلي الذي يعتبر المحور الرئيسي للتنمية على أنها علاقة توافق وتكافؤ؛ ففي إطار وجود برامج ومشاريع تنموية تراعي الجوانب القيمية الاجتماعية والثقافية والدينية ترقى إلى تنمية المجتمع المحلي والذي يقصد به عملية اجتماعية تُمكن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة متطلبات المعينة والتغلب على أوضاعهم غير الملائمة، فتنمية المجتمع تهدف إلى إدخال تغيرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلي.

2- القواعد الأساسية للتنمية المحلية

إن جوهر التنمية المحلية هو التغيير الحضاري الواعي والمخطط؛ فهي عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج، ولهذا نجدها تقوم على أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة ومجربة ومن هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية.

أ- مشاركة أفراد المجتمع المحلي

من أهم مبادئ التنمية المحلية مشاركة أفراد المجتمع المحلي حيث يتوجب إثارة وعي أفراده وتحسسيهم بضرورة المشاركة من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فبإشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية تتحقق الأهداف المرجوة؛لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة.

ب- توافق البرامج التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي

وهنا يجب أن تكون البرامج والمشروعات عاكسة لتطلعات وحاجيات المجتمع المحلي وفق مبدأ الأولوية، ذلك أن إشباع الحاجة يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية،[10] فإحساس المجتمع المحلي وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية يتمثل في إرضاء وتلبية حاجاتهم وحل مشاكلهم،مما يعكس كسب ثقتهم.

ج- تكامل المشروعات والخطط التنموية

هذا يعني عدم الفصل بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا يجب أن تعمل المشروعات والخطط معاً للقضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات، خاصة غير المتوقعة، وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكل مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية.

د- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة

يقصد بها الموارد الطبيعية أو البشرية المتوفرة لدى المجتمع المحلي،لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، كما أن القادة المحليون باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع[11]، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية التي تحدث التغير الحضاري المقصود.

هـ- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقاً كبيراً أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزاً وعاملاً مدعماً لنجاح هذه المشروعات التنموية[12]، إذا حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند انجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، ولهذا نجد البعد الثقافي والاجتماعي له دور حاسم في إنجاح أو فشل السياسات التنموية القائمة في المجتمع.

وخلاصة القول أن هذه القواعد التي أشرنا إليها تشكل أهم المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية، وعلى هذا الأساس يجب على صناع ومشرفي سياسات العامة المحلية في مختلف المستويات أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل أو مشروع تنموي في المجتمع المحلي.

المحور الثاني: معوقات التنمية المحلية

إن معوقات التنمية المحلية في الجزائر اختلفت باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، فهناك من يقسم مُعوقات التنمية المحلية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهناك من يصنفها حسب المجال الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي، وهناك من يرجع هذه المعوقات إلى عوامل ثقافية وحضارية باعتبار التنمية عملية تغيير حضاري، إلا أننا نجد معظم الباحثين يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية إلى العوامل التالية.

أولا: العوامل الاجتماعية

إذا أردنا التحدث على معوقات التنمية المحلية من الناحية الاجتماعية أوجب علينا النظر إلى شكل الأنظمة السياسية التي تختلف من مجتمع إلى آخر قد تكون ملكية أو جمهورية ونظام القرابة الذي يركز على الولاء ويعكس ظاهرة سلبية، وكذا البني الاجتماعية السائدة من خلال التنظيم القبلي القائم على المساواة والتضامن.

1- النظم والأبنية الاجتماعية السائدة

نظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقيدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها، كذلك نظام القرابة الذي

يركز على الولاء العائلي ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي[13]، مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية في المجتمع.

إن التنظيم القبلي يفسر الواقع السياسي الجزائري، فالقبيلة[14] تشكل أفقاً وشكلاً مثالياً (سلبيا أو إيجابيا) داخل المنظومة السياسية يوجه الفعل السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي، فالتنظيم القبلي كان محل تثمين كمنظومة اجتماعية قائمة على المساواة والتضامن، بعدما كان في السابق مستبعد في الممارسات السياسية، فقد عمل الاستعمار[15] على تقويض النظام القبلي وتعويضه بنظام إقطاعي، وإلى طمس مبادئ المساواة والتضامن، وعمل النظام السياسي الجزائري في عهد الأحادية الحزبية على رفض الواقع القبلي ونفي كل تاريخ قبلي للشعب الجزائري، إلا أن بعد التسعينيات رجعت مسألة القبيلة إلى الساحة السياسية في سنة 2001 وتحديداً عند تكوين تنسيقية العروش والدوائر والبلديات، حيث كان للعروش دلالة قوية كخيار يرمي إلى تعزيز الشرعية المحلية للحركة[16].

2- **التنظيم الديني**

يمكن أن يكون هذا العامل محفزاً جداً للتنمية المحلية، كما يمكن أن يكون عائقاً كبيراً يصعب تخطيه خاصة إذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي[17]، فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي، مثل إنتاج بعض السلع المحرمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليين.

فثقافتنا المحلية هي جزء من الثقافة العربية والإسلامية[18]، وهذه الثقافة تؤكد وتشير دوماً إلى تلك القيم الدينية والاجتماعية المشتركة التي تجمعنا وتبرز تلاحمنا، فهي في الواقع مصدر إلهام حضاري لنا وللعالم أجمع لو أننا تبصرنا فيها وعرفنا كيف نشتق منها قيمنا المعاصرة ونوظفها لتحسين نمط حياتنا وتصوراتنا، فوضع المشاريع يكون من منطلق مشاكلنا بعيدة عن البرامج الجاهزة في قالب غربي.

3- **الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي**

وتكون ما بين السلطة التقليدية وبين الإدارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية مما يؤدي إلى ظهور نوع من النزاع والشقاق الذي يجعلهم يبتعدون عن الهدف الرئيسي

الذي يفترض أن يكون تنمية المجتمع المحلي وتحسين الحالة المجتمعية لأفراده وترقية نوعية حياتهم.

ثانيا: العوامل الثقافية

يمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شأنها عرقلة مسيرة التنمية المحلية كما يلي:

1- التقاليد السائدة في المجتمع المحلي

خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم، مما يكون اتجاها سلبيا معارضاً لكل تغيير أو تجديد أو التحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر، دون أن تحاول بذل أي جهد لمحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن، وذلك بعكس ما تتطلبه من عمل وجد لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع.

2- المعتقدات السائدة في المجتمع المحلي

عملت المعتقدات هي الأخرى في إعاقة برامج التنمية المحلية خاصة في مجال الزراعة التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد.

3- القيم الاجتماعية والثقافية

خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي[19].

ثالثا: العوامل النفسية

إن مسألة قبول التجديدات أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية، تتمثل في إدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم، فقد لاقت العديد من المشاريع التنموية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية الكثير من الاعتراض والمقاومة نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على إنجاز المشروعات،[20] وذلك لاعتقادهم أن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم بتحصيل الضرائب وتجنيد الشباب إجبارياً مما يزيد من فقدان الثقة.

رابعا : العوامل الاقتصادية(المادية والفنية)

عندما تتعارض العوامل المناخية في المجتمع المحلي غير الملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية، فإن هذا يعتبر عائق يصعب تخطيه لما يتطلبه من إمكانيات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب أن يوجه أساسا للتنمية المحلية، فكلما كانت الطبيعة البيئية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي الفلاحي أو الزراعي أو حتى الإنتاجي كلما زاد مردود المشروعات التنموية والعكس صحيح[21].

خامسا: ضعف المشاركة الشعبية

لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية، أن السبب الرئيسي والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح مشروعات التنمية المحلية في معظم هذه المجتمعات، هو أنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين وهذا ما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها، ولهذا جاءت ضرورة إشراك المواطنين أو الأفراد المحليين في جهود التنمية لأن عدم الإشراك يشكل أحد الأسباب المهمة التي يتوقف عليها نجاح هذه المشروعات أو فشلها[22].

من خلال ما سبق يمكن القول أن مُعوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها أو قصرها،لارتباطها بمختلف الظروف السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية هذا بالإضافة إلى تغييرها وتجديدها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية، التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنموياً واحداً وشاملاً لكافة الدول، ولذلك يتم إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

المحور الثالث: مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

يلعب المجتمع المحلي دوراً هاماً في ترقية التنمية المحلية وأنه من الخطأ خلق تنمية محلية في دول نامية وفق نمط المجتمعات المتقدمة، وذلك لاستحالة تطور البلدان المتخلفة وفق النموذج الذي عرفته المجتمعات المتقدمة وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية بينهما، ولهذا كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على تلك السياسات التنموية أن السبب الرئيسي في فشلها يعود إلى إهمال مبدأ مشاركة الأفراد المحليين في النشاطات التنموية المحلية.

أولا: دور مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

قد أشار "دوباي" *Dubay* من خلال دراسة أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها وذلك كونها[23]:

- تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.
- تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.
- تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع.
- تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.
- تعمل على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.
- تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.
- تزيد من الوعي الاجتماعية للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.
- تؤدي إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج.
- بروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.
- تعود الأفراد على الحرص على المال العام وتضافر الجهود المحلية مع الجهود الحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية سواء على المستوى المحلي أو حتى الوطني.

فالمشاركة تُولد الشعور بالانتماء لدى كل الأفراد والجماعات في المجتمع، لأنها تمس جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي بهذا تمثل الجوهر لتحقيق أهداف التنمية المحلية التي تسعى أساساً إلى تغيير البناء الاجتماعي، فالمشاركة في العمليات التنموية ضرورة حيوية لا بد من الاعتماد عليها لتغطية نقص الإمكانيات المادية والبشرية، فيمكن أن يملك الأفراد المحليين من الإمكانيات المادية والطاقات البشرية ذات الخبرة والمعرفة مما يجعلهم طرف أساسي في إنجاح مشروعات التنمية المحلية.

ثانيا: أهداف مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

إن مشاركة الأفراد المحليين في التنمية المحلية ترتبط أساساً بإشباع حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة، فالمشاركة تعتبر حق وواجب في نفس الوقت، فهي حق تقتضيه الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان[24]، وواجباً أيضاً اتجاه مجتمعهم المشاركة والمساهمة في التنمية ومساعدته على حل مشاكله في حدود إمكانيتهم وقدراتهم، ومن تم فإن إشراك الأفراد المحليون في عمليات التنمية المحلية يسعى لتحقيق جملة من الأهداف التالية[25]:

- إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديمقراطية بسيادتهم داخل وطنهم .

- تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم على أنها الحل المناسب لمشاكلهم الإدارية.

- ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية.

- الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها.

- تهدف إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال تشجيع المساعدات والمبادرات المحلية، بالإضافة إلى استغلال الموارد المحلية للمجتمع.

- جعل أفراد المجتمع وجماعته يسعون جاهدين إلى نجاح المشروعات التنموية وتدعيم اعتقادهم بأن عائد هذه المشروعات سيعود بالفائدة العامة عليهم بالدرجة الأولى مما يجعلهم أكثر تفهماً وصبراً في التعامل مع القائمين على هذه المشروعات التنموية.

- تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب مما يلزمهم ويشجعهم على أداء واجبهم تجاه مجتمعهم المحلي على أكمل وجه.

- وعلى المستوى السياسي إشراك المواطنين المحليين من خلال تمكينهم من اختيار ممثليهم في المجالس المحلية في إدارة شؤون وحداتهم المحلية، مما ينمي لديهم الشعور بتحميل المسؤولية[26]، مما يجسد مفهوم المشاركة السياسية إذ تعتبر عنصر هام في نظام الإدارة المحلية لأنه يساهم في تفعيل دور المواطنين عموماً في التنمية المحلية ووضع السياسات والبرامج المتعلقة بها[27].

المحور الرابع: معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية

تتصادم عملية التنمية المحلية بالعديد من المعوقات التي تقف حائل أمام المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الفعلية للمجتمع المحلي حيث تتعدد أسباب العزوف عن المشاركة

سواء كانت هذه الأسباب اجتماعية أو اقتصادية كما قد ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع.

أولا: معوقات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية

يمكن أن نشير إلى العديد من هذه المعوقات على النحو التالي:

- عدم توافق المشروعات والبرامج مع رغبات واحتياجات بعض فئات المجتمع مما يؤدي إلى عدم تجاوبهم.
- صعوبة الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات التنموية والحاجيات الأساسية للسكان المحليين ،مما يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة.
- عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقويم، مما يزيد من عدم الاكتراث والعزوف عن المشاركة[28].
- بُعد المشروعات عن المناطق السكانية مما يجعلها خارج دائرة اهتمامهم، في مقابل ذلك وجود مشروعات لا تتوافق مع قيمهم ومهنتهم مثل: وجود مصنع صناعي في منطقة فلاحية.
- سوء الخدمة المقدمة من طرف المشروعات مما يصرف الأفراد المحليون عنها.

ثانيا : معوقات مرتبطة بالأفراد المحليين

إن المعوقات المرتبطة بالأفراد العاديين يمكن تلخيها في النقاط التالية:

- ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليون.
- نقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد المحليون.
- الأنانية واللامبالاة في التعامل لدى بعض الأفراد مما يولد العزوف عن المشروعات التنموية.
- فقدان الأفراد المحليين للثقة في المسؤولين عن المشروعات التنموية.
- شعور الفرد بالاغتراب أي إحساس الفرد بأن الدولة لا تهتم لأمره، ومن تم يفقد الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية[29].
- تُعود الأفراد على الاتكال على الدولة نتيجة الاحتكار السابق للدولة لمختلف مراحل التنمية المحلية.

ثالثا: معوقات مرتبطة بالقيادات المحلية

هناك العديد من المعوقات المرتبطة أساسا بالقيادات المحلية نوجزها فيما يلي:

- توتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد، مما يفقدها القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة الدولة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع.
- وجود بعض القيادات المتسلطة أو الديكتاتورية التي تحد كثيراً من دور الأفراد في المشاركة.
- عدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيدهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع.
- عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها مما يزيد في عدم ثقة الأفراد المحليين فيها وتجاهل كل مبادرة تقوم بها.
- اهتمام القيادات المحلية بتحقيق مصالحها، أكثر من اهتمامها بالمصلحة العامة للأفراد المحليون[30].

خاتمة:

تعتبر التنمية المحلية خطوة مهمة لتحقيق تنمية وطنية شاملة، ولتنظيم المجتمع المحلي من خلال البرامج التي تصبو إلى تنمية المجتمع المحلي والذي ينعكس بالضرورة على المستوى الوطني، ولهذا أصبح ينظر إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال شراكة المجتمع المحلي سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين، غير أن هذه الشراكة صادمتها العديد من المعوقات سوء ارتبطت بطبيعة المشروعات التنموية أو بالأفراد المحليين أو بالقيادات المحلية التي وقفت حائلاً أمام المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع دراسة علمية أكاديمية نستخلص النتائج التالية:

1) المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد والجماعات يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية الاقتصادية والاجتماعية ودينية وتاريخية ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية وحكم ذاتي تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها تساعدهم في التعامل فيما بينهم شبكة العلاقات الاجتماعية.

2) إن الشعور بالانتماء من خلال القواسم المشتركة اجتماعيا وثقافياً ودينياً والتي توحد سكان المجتمع المحلي ومن منطلق هذه القواسم المشتركة توضع السياسات المحلية(برامج، مشروعات).

3) التنمية المحلية هي العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي والمواطنين مع جهود السلطات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار القيم التي يتشبع بها المجتمع المحلي حتى تعكس المشاريع التنموية الاستجابة والقبول من طرف المجتمع.

4) العلاقة بين التنمية المحلية والمجتمع المحلي هي **علاقة توافق وتكافؤ**؛ ففي إطار وجود برامج ومشاريع تنموية تعكس قيم المجتمع اجتماعياً ثقافياً ودينية ترقى إلى تنمية المجتمع المحلي.

5) معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها أو قصرها،لارتباطها بمختلف الظروف السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية هذا بالإضافة إلى تغييرها وتجديدها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية، التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنموياً واحداً وشاملاً لكافة الدول، ولذلك يتم إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

6) مشاركة المجتمع المحلي تولد شعور بالانتماء لدى كل الأفراد والجماعات في المجتمع، لأنها تمس جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي بهذا تمثل الجوهر لتحقيق أهداف التنمية المحلية، التي تسعى أساساً إلى تلاحم البناء الاجتماعي، فالمشاركة في العمليات التنموية ضرورة حيوية لا بد من الاعتماد عليها لتغطية نقص الإمكانيات المادية والبشرية.

ولهذا على الدولة مراعاة نقاط جوهرية يمكن إجمالها فيما يلي:

1) يجب على الدولة أن تكون لديها إرادة قوية في إشراك المجتمع المحلي بدل من تهميشه من خلال توافق البرامج والمشاريع التنموية مع الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي، وكذا تكامل المشروعات والخطط التنموية مع توظيف القيم الجامعة للمجتمع المحلي الجزائري بدلاً من القيم المفككة للمجتمع.

2) تشكل القبيلة الواقع السياسي الجزائري الذي يوجه الفعل السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي، فالتنظيم القبلي كان محل تثمين كمنظومة اجتماعية قائمة على المساواة والتضامن بعد ما كان مستبعد في الممارسات السياسية، فقد عمل الاستعمار على تقويض النظام القبلي وتعويضه بنظام إقطاعي وإلى طمس مبادئ المساواة والتضامن، فالنظام القبلي في الجزائر هو امتداد الحضارة العربية الإسلامية وكان يمثلها شيخ القبيلة الذي تتوفر فيه الصدق والنزاهة والحكمة من خلال النظر في قضايا وتطلعات ومشاكل وحتى في خصوم المجتمع المحلي، فالنظام القبلي شيء جيد إذا ما

أحسنا استعمالها، لكن في يومنا هذا لا وجود لمثل هذا التنظيم ولا وجود لأشخاص تتوفر فيهم الصفات التي ذكرت سابقاً.

3) لابد من وضع آليات عملية تساهم في كسب الثقة بين القيادة المحلية وبين الأفراد المحلين هذا من جهة ومن جهة أخرى يجعل الأفراد المحليين يُحسون بمبدأ الشعور بالانتماء وليس التهميش.

الهوامش والمراجع:

[1] يوسفي آمال ، " الممارسات الثقافية في الوسط الحضري "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم الثقافة، شعبة الأنتروبولوجيا،جامعة أبي بكر بلقايد، 2011-2012، ص 11.

[2] الحبيب كشيدة الدرويش، **القيادة وتنمية المجتمعات المحلية**، جامعة الملك فيصل، ص 17.

[3] الجوهري محمد ،الفلكلور ودراسات علم الاجتماع، دراسات علم الاجتماع الريفي والحضاري، القاهرة،دار الكتب الجامعية،1986، ص 268.

[4] الجوهري عبد الهادي، دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 169.

[5] رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 2006، ص 179.

[6] أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمع المحلي،ط:01،الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007، ص 44.

[7] الكنز لبنى ،"دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص: تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2009،ص 28.

[8] لغويل سميرة و زمالي نوال، " التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي"،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد: 10،عدد: 20،سبتمبر 2016، ص ص 154- 155.

[9] لبنى الكنز، مرجع سابق، ص 155.

[10] حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1984، ص 64.

[11] صابر محي الدين، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع،ط:2، بيروت :المكتبة العصرية، 1986، ص 247.

[12] المرجع نفسه، ص ص 150-151.

[13] كامل محمد سميرة، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1988، ص 48.

[14] القبائل أدت دورا مهماً في تاريخ الجزائر السياسي وبصفة أشمل في تاريخ البلاد المغاربية سواء في أثناء حكم السلالات (الزيانية والميرنية) أو حتى أثناء العهد العثماني، والقبيلة جذوره مستمدة من التقاليد الإسلامية من ملامح قبائل شبه الجزيرة العربية التي تأسس للنموذج القبلي، ولفظ القبيلة كيان اجتماعي يؤلف بشكل خاص من قيمتين الأصل وهو ما يمكن تميزه المجموعات والأفراد وتضيفهم انطلاقا من النسب المزعوم، والتضامن الذي يربط أشخاص يدهون الانتماء إلى الأصل مشترك، وبذلك تكون القبيلة مجموعة من الأقارب ذات نسب موحد(أمي،أبوي) وتعمل كشخص جماعي يمكن تجنيده لضمانات متعددة.

[15] كتبت صحيفة الثورة الإفريقية لسان حال الحزب الحاكم الصادر بتاريخ 9 كانون الثاني/ يناير 1975 " لقد قام الاستعمار بتحطيم التنظيم القبلي القديم، وقضي في الوقت نفسه على أشكال الانضباط والتضامن التقليدين وما يتصل بينهما من تدابير موروثة عن الأجداد تمكن من المحافظة على المراعي، وتكوين المخزون الاحتياطي تحسبا لفترات الجفاف". والواقع ظلت القبيلة كما الزوايا من الموضوعات المحرمة بعد الاستقلال، فالإيديولوجيات الاشتراكية كانت تطمح إلى تقديم صورة مثالية للجزائر لا تشوبها أي شائبة قبلية.

[16] بن هونات يزيد ،" القبيلة كأفق سياسي في الجزائر"،عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،المجلد:04،العدد:15، 2016، ص ص 43-44.

[17] المرجع نفسه، ص 48.

[18] فاطمة الصايغ،مقومات ثقافتنا المحلية، صحيفة البيان، 29 سبتمبر 2013،أنظر الرابط التالي:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-09-29-1.1968736 31/12/2019 47: 20

[19] صابر محي الدين، مرجع سابق، ص 332.

أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية : نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998،ص 94.

[21] كامل محمد سميرة ، مرجع سابق، ص 55.

[22] رشاد أحمد عبد اللطيف،تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي،ط:01، الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 86.

[23] طلعت محمود منال، التنمية والمجتمع- مدخل نظري لدراسات المجتمعات المحلية-، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2001، ص ص 265- 267.

[24] الجوهري عبد الهادي، مرجع سابق، ص 198.

[25] خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط:2، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000، ص ص 231-230.

[26] الخلايلية محمد على، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن ، بريطانيا، فرنسا، مصر- دراسة تحليلية- ،ط:02، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013، ص 61.

[27] جلاب كمال، الإدارة المحلية وتطبيقاتها،(الجزائر،بريطانيا، فرنسا)، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2017، ص 48.

[28] أبو النجاء محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية،2000، ص 158.

[29] كامل محمد سميرة ، مرجع سابق، ص 132.

[30] الجوهري عبد الهادي ، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1996، ص ص 66 -67.